اقتصاديات التعليم العالي وآفاقه المستقبلية في اليمن

د. خالد راجح شيخ
جامعة الملكة أروى

مقدمة :

بين 1966 و 1998م تضاعف عدد التلاميذ في مراحل التعليم العام 25 مرة، وخلال ربع قرن من عمر التعليم العالي في اليمن ارتفع عدد الطلاب من بضع مئات إلى حوالي 140 ألف طالب في عام 1998م وتضاعف الإنفاق على التعليم عدة مرات خلال العقود الثلاثة الماضية حتى وصل إلى 17,7% من الموازنة العامة للدولة لعام 1998م و3,2 % من الموازنة العامة للتعليم العالي وفي التسعينات أتيحت الفرصة للاستثمار الأهلي بدخول مجال التعليم ومع نهاية القرن أضحت في اليمن (7) جامعات حكومية و (8) جامعات أهلية، وفي ذلك تأكيد على جدية التحول نحو اقتصاد السوق ، ومسعى لتوفير موارد تمويليه إضافية للتعليم أهلية ومجتمعية ، وأن كان وسيظل الدور الحاسم في تمويل التعليم للدولة ، فإن ذلك لا يلغي أن مشكلات التعليم الراهنة والمستقبلية فوق القدرات المتاحة للدولة ويبحث هذا العمل في اقتصاديات التعليم وبدائل تمويله من خلال علاقة:

1- التعليم بعالم العمل والإنتاج والتنمية .
2- معدلات الالتحاق بالتعليم العالي ومعدلات التمويل والإنفاق .
3- التعليم العالي والاستثمار الأهلي والتمويل الذاتي والمشاركة المجتمعية .
4- التعليم العالي بمفاهيم الجامعة المفتوحة والتعليم المستمر والتعليم عن بعد .

ومن خلال هذه المحاور خلص العمل إلى :

1- أن ما تحقق من تعلم كان له أثر إيجابي في التنمية ولكنة لا يزال كمياً ونوعياً متأخراً.
2- أن التعليم بكل مراحله بحاجة إلى إعادة صياغة كاملة كي يواكب عصرة.
3- إن مواجهة مشكلات التعليم تتطلب توفر اعتمادات هائلة وقناعات قوية والحكومة تظل الأكثر قدرة على الاضطلاع بذلك ، بالمقابل لا بد من تنمية وتشجيع وترشيد المساهمة الأهلية والمجتمعية في التعليم العالي.
4- ضرورة إعادة النظر في البنى المؤسسية للتعليم العالي وفي مفاهيم ووسائل ومناهج التدريس، وتطوير البحث العلمي والعلاقة مع المجتمع.
5- ولكثرة هموم ومشكلات واستحقاقات التعليم والتعليم العالي بخاصة فإن البحث يخلص إلى جملة من الأفكار والتوصيات أهمها أن الحاجة ماسة لعقد مؤتمر عام للتعليم نقترح على مؤتمر التعليم العالي الأهلي أن يدعو كل المعنيين للتنسيق لعقد مؤتمر عام (وطني) للتعليم يبحث في رسم استراتيجية وطنية للتعليم.

أولاً : التعليم والتنمية

((العلم العمود الفقري لحضارات العالم)) (أحمد زويل)

بعد زمن طويل من مساعي فهم رأس المال ساد فيها تفضيل أو أفضلية رأس المال الطبيعي والمالي علي عنصر العمل ، أخذ الفكر التنموي منذ مطلع السبعينات من القرن العشرين مستقر على أهمية العنصر البشري في اقتصاديات النمو والتنمية وأخذت بالتشكل في الفكر التنموي مدرسة (رأس المال البشري) وهي مدرسة ترى أن العامل الحاسم في التقدم هو رأس المال البشري . ومن منطلق أن الإنسان وسيلة وهدف العمل والإنتاج والتنمية ، وكي يحقق البشر لمورد وعنصر من عناصر الإنتاج أقصى إنتاجية لا بد من تنميته عبر الاستثمار فيه والتعليم أهم حلقات هذا الاستثمار فبالتعليم تكثف المعارف والخبرات وترتفع إنتاجية الإنسان المتعلم فتنعكس إيجابياً على حياة وكفاءة الأفراد والأسر والمجتمعات . انطلاقا من أن رفاه الإنسان غاية جهده وأن تعظيم الرفاه المجتمعي يرتقي بمفهوم الحياة والوجود الإنساني . وتبعاً لذلك ازدهرت مؤخراً مفاهيم :

- رأس المال الاجتماعي: الداعي لتاطير علاقات الناس المجتمعية مؤسسياً .
- رأس المال الفكري: المنطلق من الدور الحاسم للفكر والإبداع في الإدارة والتقدم.
- رأس المال الثقافي: يؤكد على أهمية الهوية والمعرفة الإنسانية لإثراء الحياة وترشيد السلوك الإنساني .

وأمام الأهمية الكبيرة لرأس المال المتمركز في البشر تتضاءل مكانة رأس المال المالي والطبيعي في تحقيق معدلات عالية في النمو الاقتصادي والمساهمة الإيجابية في الاقتصاد الدولي، و المؤسف أن التهافت على جذب الاستثمارات الخارجية يهمل أهم مورد وأهم شرط جاذب للاستثمار ألا وهو حجم وجودة رأس المال البشري أولاً وكلفته ثانياً.

وفي ظروف العولمة والاقتصاد الحر تتفاقم تفاوتات توزع الدخل والثروة باتساع قاعدة الفقر وتركز الثروة مما يفتح أبواب التناقض والصراع الاجتماعي، ولتخفيف تلك المخاطر تتعالى دعوات كسر حلقة الفقر المفرغة من خلال الفقراء وعبر الاستثمار في رأس المال البشري بتنمية معارف وخبرات الناس أغنياء وفقراء عن طريق:

أولاً : إشاعة التعليم بكل مراحلة وأشكاله وأنواعه.

ثانياً : بالتأطير المؤسسي الاجتماعي الاقتصادي السياسي لنشاط الناس . بغية رفع الكفاءة الإنتاجية للصالح الإنساني العام.

ومع أن التعليم بكل مراحلة وأشكاله عماد نظرية الاستثمار في رأس المال البشري فإن التعليم العالي يلعب الدور المحوري في تشكيل الصنوف الأكثر رقياً من رأس المال الإنساني، بل أن مساهمة التعليم العالي في بناء رأس المال الإنساني تتعاظم مع ارتقائه ، فتزيد مساهمة التعليم العالي في تكوين رأس المال الاجتماعي مقارنة بمساهمة بقية الأنظمة التعليمية والمؤسسات الاجتماعية المكونة لنسق التنشئة في المجتمع ، ومؤسسات التعليم العالي هي الحلقة الأكثر فاعلية في إنتاج المعرفة وحفظ وإشاعة الثقافة وتنمية وتكوين الثروة المجتمعية من المعارف والقدرات المتطورة وهي عماد التقدم في القرن الواحد والعشرين.

ودور التعليم العالي التنموي في عصر الثورة العلمية التكنولوجية والعولمة حاسم لا سيما في علاقته بعالم العمل والإنتاج وأثره على الإنتاجية والتنمية والأجور والدخول

والبطالة والأرباح والفقر والإنجاب وتوازن سوق العمل وغيرها من المؤشرات الاقتصادية الاجتماعية.

وعبر سلسلة طويلة من الدراسات والبحوث في تلك العلاقات بالسبل النظرية والعملية (الميدانية) خلصت إلى جملة من الاستنتاجات من أهمها:

1- أن التعليم ونوعيته يؤدي إلى زيادة الإنتاجية للعامل المتعلم وتزداد إنتاجيته بارتفاع المستوى التعليمي الكمي والنوعي (للعامل)، وبارتفاع الإنتاجية يرتفع معدل النمو الاقتصادي ، ووفق تقرير التنمية البشرية لعام 1996م فإن (زيادة متوسط تعليم قوة العمل بمقدار سنه واحدة تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 9 %) في السنوات الثلاث الزائدة بعدها تتضائل النسبة عن كل سنه إضافية لتقف عند 4 %.

2- ارتفاع الإنتاجية بفعل التعليم يتيح بجانب ارتفاع معدل النمو الاقتصادي تحقيق زيادة في الأرباح والأجور لأطراف العمل وهذا بدوره يقود إلى ارتفاع معدلات الطلب والاستثمار والتشغيل إلى النمو والتوازن الاقتصادي الكلي عند مستويات اقتصادية اجتماعية أعلى .

3- ارتفاع الأجر بتأثير التعليم ، يدفع بالشباب إلى الحرص على التعلم إلى أعلى مستوى ممكن وبالعمال إلى التعلم المستمر بما فيهم الموهوبين إذا ما أرادوا تحسين دخولهم ، خصوصاً عندما يكون التعليم معياراً أساسياً للتشغيل والترقي والأجور .

4- ارتفاع الإنتاجية بفعل التعليم يمكن أصحاب الأعمال من استخدام التعليم كمؤشر للمفاضلة بين المتقدمين للعمل . والارتباط بين التعليم وأفضلية التشغيل تدفع الحرص على التعلم وبزيادة معدلات التعلم تنخفض معدلات البطالة ، لأن فرص المتعلم للحصول على عمل هي أكبر منها عند غير المتعلم .

5- أظهرت البحوث والدراسات أن للتعليم انعكاسات اجتماعية إيجابية عديدة من أبرزها الآتي :

أ - انخفاض معدلات الفقر كلما ارتفع المستوى التعليمي للفرد والأسرة والمجتمع باعتبار أن ارتفاع مستوى التعليم يتيح فرص أكبر للعمل أي انخفاض البطالة ، وزيادة الأجر إي تحسين في الدخل ، وزيادة في الإنتاجية ومعها الأرباح والاستثمار وفرص العمل والطلب ومستوى المعيشة أي تحرك للأمام كل مكونات الدورة الاقتصادية (في البرازيل قدر أن زيادة قدرها 10 % في الداخل ترتبط بتحسن في التحصيل التعليمي تتراوح نسبته بين 5و8 %) (1) .

ب - العلاقة بين التعليم ومعدلات نمو السكان ... علاقة قوية فكلما ارتفع المستوى التعليمي وبخاصة عند الإناث ، انخفضت معدلات الخصوبة ومعها معدلات النمو السكاني . وتشير الدراسات في اليمن إلى (أن معدلات الخصوبة عام 1994م كانت عند الأميات اللاتي يقرأن ويكتبن 8,1، وعند الحاصلات على شهادة المرحلة الابتدائية 5,7 تنخفض عند الحائزات على

مستويات دراسية أعلى من الابتدائية إلى 3,5) (2) كما أن للتعليم أثراً بالغ على دور ومكانة المرأة في الأسرة والعمل والمجتمع .

6- ومع أن علاقة التعليم بالإنتاجية والتنمية الاقتصادية الاجتماعية علاقة طردية فإن مستوى العائد من هذه العلاقة يتوقف من جهة على مستوى الشمول التعليمي إي معدلات الالتحاق في المراحل الدراسية المختلفة فكلما كانت أكبر كان العائد أكبر ، ومن جهة أخرى على نوعية وجودة التعليم ودرجة استجابته لاحتياجات السوق من قوة عمل بالكم والنوع من حيث التعليم . فعند درجة شمول ونوعية عالية من المعرفة وتلبية لاحتياجات سوق العمل يكون العائد الاقتصادي أعلى والحياة الاجتماعية الثقافية والسياسية أفضل .

7- (وفي عصر أضحى فيه العلم وسيلة ومادة للإنتاج والتبادل ، وتحول فيه العلم إلى صناعة كاملة هي الأهم والأكثر كلفة وعائد في السوق ، وهي صناعة المعرفة أحد أهم أوجه عصر العولمة الذي أطلقته الثورة العلمية التكنولوجية وغدى فيه العلم سلعة تخضع لقواعد العرض والطلب في سوق من التفوق والندرة وحدة الاحتكار ، فإن الاستمرارية والمعاصرة والتفاعل والإسهام الإيجابي في صناعة هذا العصر لا تقتضي فقط تعميم التعليم وشموله لجميع الناس كوسيلة يوظفونها في مجابهة متطلبات الحياة المعاصرة ، بل ولجعلهم يعيشون زمانهم بوسائله. أي أن يكون تعليم نوعي ومتعاطي مع معطيات السوق والعصر. لاسيما في علاقة التعليم بالتكنولوجيا، والتجارة والاستثمار) ، حيث تشير الدراسات والبحوث إلى أن :

أ - فوائد التعليم من حيث الإنتاجية تتوقف على التكنولوجيا المتاحة من حيث المستوى والنوع فالإنتاج الصناعي تزداد إنتاجيته كلما كانت التكنولوجيا المستخدمة أكثر تطور وتحقيق ذلك مرهون بوجود قوة عاملة متعلمة ومرنة وقابلة للتطور والتعامل مع التكنولوجيا المستقبلية الأعلى تطوراً ، بل والإسهام في توطين وتنمية التكنولوجيا بالبحث والتطوير العلمي ، وبما ينسجم مع احتياجات السوق ، وعدم الاكتفاء بتعلم كيفية التعامل مع التكنولوجيا المعاصرة والمتطورة ، بل الأهم تعلم كيف يمكن الإسهام في إنتاج وخلق هذه التكنولوجيا .

ب - التفاعل بين التعليم والتكنولوجيا والسوق يقود إلى تغيرات في تقسيم العمل وأنماط النشاط وبالتالي تتغير الخصائص الإنتاجية والتجارية للبلد أكان في السوق الوطنية أو في التعامل مع الخارج (الصادرات).

ج - وللتعليم أثر بالغ على الاستثمار أكان في زيادة المدخرات المحلية الموجهة للاستثمار الإنتاجي معدلها في دول شرق أسيا بلغ منتصف التسعينات ضعف معدلها العالمي أو في تحفيز وجذب الاستثمارات الأجنبية، فكلما ارتفع المستوى التعليمي لقوة العمل وترافق مع مستويات أجر منخفضة وتأهيل مناسب لقوة العمل كان ذلك محفز وجاذب لانتقال لاستثمارات إلى البلد.

د - وتزداد أهمية التعليم والبحث العلمي مع تشديد الشروط والحقوق التجارية على الملكية الفكرية والاختراع والتراخيص وكلفة تبادل المعارف والتكنولوجيا ... كل هذه وغيرها دوافع قوية للاهتمام بالتعليم والبحث العلمي لاسيما في ظل اشتراط وارتهان انتقال قوة العمل عبر السوق الدولية وإلى الدول المتقدمة بمستويات وأنواع معينة من التعليم العالي .

والخلاصة أن مستوى أشمل وأعلى ونوعي من التعليم تعني مستوى أعلى من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية الاجتماعية ، وبالتالي فإن الاستثمار في العنصر البشري استثمار مضمون وطويل المدى ومرتفع العائد ، ولا تنخفض قيمة العائد بسرعة مع مستوى التنمية. وكثيرة هي المجتمعات التي استمدت دافع تقدمها من رأس المال البشري وليس المادي. والاستثمار في الناس في تعليمهم إنما هو العامل الحاسم في المستقبل الذي انطلق.

وذلك يعني أن التعليم مفتاح التنمية والتقدم وبوابته وعلى مستويات شموله ونوعيته تكون النتائج ، وكيفما هي اليوم يكون المستقبل.

ثانياً : التمويل الحكومي ومشكلاته

وحيث أن العلم والتقدم صنوان يتحركان في إطار علاقة طردية ، التعليم فيها هو المتغير المستقل والتقدم متغير تابع يتحول بدورة لرافع لمزيد من التعليم والتعلم والمعرفة والتطور المجتمعي . فإن التعرف على الواقع التعليمي عموماً والتعليم العالي بخاصة ومسيرة تطوره ودور الدولة بما فيه التمويلي ، يساعد في فهم متغيرات شتى في تطور المجتمع اليمني، وفي النصف الثاني من القرن العشرين على وجه الخصوص.

1- واقع التعليم العالي :

تفسر العلاقة الطرديه بين مستويات التعليم ومستويات التطور جانباً أساسياً من إشكالية واقع وموروث التخلف في اليمن ، إذ ما عرفنا أن نسبة الالتحاق بالتعليم عام 1960 م تراوحت في شطري اليمن بين 8 و 13 % من الفئة العمريه فقط بما فيها التعليم التقليدي ، وتتركز هذه النسبة في لتعليم الأساسي أما التعليم العالي فلم يدخل اليمن إلا في السبعينات ، عدى من تمكنوا من الدراسة الجامعية بالخارج وهم قلة وفي ظروف خاصة.

مع ذلك كان للتعليم والعالي منه بخاصة على تواضعه دور إيجابي في أحداث التغيير والثورة التي أطلقت بدورها مشروع واسع للتعليم (فارتفع عدد الطلاب في جميع المراحل الدراسية من قرابة 135 آلف عام 1966م في الشطرين إلى حوالي 3,320,000 في العام 1998م حيث تضاعف العدد حوالي 25 ضعف بين عامي 1966و1998م) (3).

وبدأت مطلع السبعينات اللبنات الأولى للتعليم العالي بقيام بعض كليات جامعتي عدن وصنعاء الحكوميتان وبحلول نهاية القرن بلفت الجامعات في اليمن 7 منها حكومية و 8 أهلية، (وارتفع عدد طلاب التعليم العالي من غير المبعوثين للدراسة في الخارج) من بضعة مئات إلى 131880 طالب وطالبة في الجامعات الحكومية عام 1998م منهم 23440 طالبة (17,7%) وأكثر من عشر الآلاف في الجامعات الأهلية. وبلغ عدد المدرسين في الجامعات الحكومية عام 1997م 2219 مدرس ، منهم في جامعات صنعاء وعدن وتعز 2065 أستاذ وأستاذ مساعد وأستاذ مشارك ، مدرس مساعد ومعيد منهم 1585 يمنيين و 480 غير يمنيين. ويدرس بضعة آلاف في الخارج في مستويات تعليمية مختلفة (جامعة، ماجستير، دكتوراه) ويتخرج سنوياً الآلاف من الجامعات المحلية والمبعوثين) (4) .

وخلال العقود الثلاثة الماضية تضاعف الإنفاق على التعليم بكل مراحلة وكان لجهود الاستثمار في التعليم انعكاساتها الإيجابية على حركة الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لليمن خلال الربع قرن الأخير ، فإعداد الكادرات من اليمنيين في نمو مستمر ويطلعون يوماً فيدعمون مهام البناء الاقتصادي والاجتماعي على كافة الصعد والمستويات وبالتعليم أخذ بالتغير دور ومكانة المرأة وتتبدل الكثير من المفاهيم والعلاقات والسلوكيات الكابحة للتقدم ، وبالتعليم تحسنت الإنتاجية والإنتاج المادي والفكري، وتغيرت مواطن كثيرة للفقر وتقلصت معدلات الخصوبة بين المتعلمات والمشتغلات منهن أكثر وتطورت العلاقة بين التعليم وسوق العمل للأفضل إجمالاً.

هذه النتائج وغيرها كثير تعكس العائد الفردي والأسري والمجتمعي للتعليم وهو العائد الذي يزداد بارتفاع مستوى التعليم وجودته، وأكثره إيجابية هو التعليم العالي .

لقد كان للدولة الدور الحاسم في تحقيق ذلك بفضل ما استثمرته في التعليم . حيث كان الإنفاق على التعليم في الموقع الثاني بعد الدفاع من أولويات الإنفاق العام وخلال التسعينات تراوحت حصة التعليم العام من الموازنة العامة بين 14,8% و 19,5% وبلغت عام 1998م 17,7% من الموازنة العامة و 8,8% من الناتج الاجتماعي الإجمالي، كانت بالأرقام المطلقة 62 مليار ريال (ما يعادل 468 مليون دولار) .

2- التمويل الحكومي للتعليم العالي :

(وتنامت معدلات الإنفاق الحكومي على التعليم العالي حتى بلغت عام 1998م 11315 مليون ريال (87 مليون دولار) وتشكل 3,2% من الميزانية العامة و 1,6% من الناتج المحلي الإجمالي . وبلغ الإنفاق المتوسط على طلبة التعليم العالي 85720 ريال/سنة) (5)

هذه المعدلات والمستويات الإنفاقيه كأرقام جارية لا تبعد كثيراً عن مستوياتها العربية ولكن اشكاليتها تكمن في جوانب عدة بين أبرزها ، معدلات توزعها الداخلي حيث ذهبت 74% منها للأجور و 26% فقط كانت نفقات رأسمالية ، مما يعني تدني معدلات الاستثمار والتجهيزات والبحوث والتطبيق والصيانة ... وخلافه .

والإشكالية الثانية أن القيم الحقيقية لهذه الموازنات سلبية إذا ما قورنت بمطلع العقد، لأنها تضخمية وبالمقارنة كان الإنفاق الحقيقي على التعليم في عام 1990 م أعلى منه في عام 1998م، رغم زيادة الطلاب بين العامين حوالي الثلث (33%) ، وبتأثير التطور العكسي بين أعداد التلاميذ والطلاب ومستويات الإنفاق الحقيقي على التعليم أنخفض متوسط الإنفاق السنوي على الطلاب والتلاميذ من 218 دولار عام 1990 م إلى 143 دولار عام 1998م.

ومع أن إجمالي الإنفاق الحقيقي لم ينخفض كثيراً بين 90 و 1998م إلا أنه تناقص في حدود 34 % بالنسبة للطالب الواحد وذلك بحكم معدلات النمو العالية بالدراسة. فبين 90 و 1995م (ارتفع عدد التلاميذ في مختلف مراحل الدراسة قبل الجامعة من أكثر من 2200 ألف تلميذ وتلميذة إي أكثر من 3400 تلميذ وتلميذة وارتفع عدد طلاب الجامعات من 42 ألف إلى 107 ألف بين 90 و 1995م) (6) ، وهذه الأرقام التي نمت بمعدلات عالية في النصف الأول من التسعينات استمرت في الاندفاع خلال النصف الثاني من عقد التسعينات وأن بمستويات أقل فمن معدل نمو سنوي في الالتحاق بالتعليم العالي بلغ في النصف الأول حوالي 12% - تراجع إلى ما بين 8 و 9% .

ومع أن للتنامي والبطالة بين خريجي التعليم أثره على انخفاض اندفاعه مطلع التسعينات نحو التعليم ، فقد كان لانخفاض الإنفاق على التعليم (انخفاض القيم الحقيقية) أيضاً تأثيره وبخاصة ما يتصل بأقفال سكن الطلاب ومساعدات التغذية وكذلك لانعكاسات الأزمة الاقتصادية وبرامج التكيف على مداخيل الأسر وقدراتها على الإنفاق على التعليم العالي لأبنائها.

وانخفاض معدلات الإنفاق على التعليم امتدت من الانخفاض في القيم الفعلية للإنفاق على التلميذ والطالب إلى تراجع نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق العام فبين 1990م و 1998م كانت حصة التعليم من الإنفاق العام على التوالي 19,5% ، 8,9%، 19,6% ، 19,2% ، 19% ، 16% ، 14,8% ، 17,7% وهكذا كان الانخفاض نسبي وقيمي (فعلي) في وقت تعد فيه معدلات الإنفاق على التعليم في اليمن متواضعة مقارنة بمتوسطات الإنفاق العربية والنامية كما يبين الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)

الإنفاق على التعليم كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد

الدول	الإنفاق على التعليم بالمليار دولار		الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج القومي		متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام على التعليم (دولار)	
	1990	1994	1990	1994	1990	1994
العربية	24.4	27.5	5.2	5.2	110	110
العالم	986.5	1329.9	4.8	4.9	202	252
النامية	160.9	206.6	4	3.9	40	48
المتقدمة	825.6	1123.3	5	5.1	914	1211
اليمن	0.484	277	5.4	5.6	38	19

ورغم قصور البيانات عن الإنفاق العام علي التعليم العالي فقد كانت نسبية التعليم العالي من الإنفاق على التعليم منتصف التسعينات 20% وبلغ متوسط الإنفاق السنوي على كل طالب في عام 1994 م حوالي 500 دولار وهذا يعادل حوالي 8% من متوسط إنفاق الدول المتطورة السنوي على طالب الدراسات الجامعية.

ويزداد الوضع تعقيداً إذا ما علمنا أن ثلاثة أرباع هذا الإنفاق أجور ومرتبات وربعة فقط موجه للاستثمار والتجهيزات والمشتروات والبحوث ، في وقت الحاجة ماسة للعناية بالجوانب النوعية للتعليم العالي من إعداد الكادر التدريسي وتوفير الوسائل الحديثة وتشجيع البحث العلمي ، وهي إشكاليات كابحها الأول شبح الموارد وسوء استخدام المتاح منها وبخاصة استقدام أعداد كبيرة من الأساتذة والأساتذة المساعدين من خارج اليمن وبمبالغ وامتيازات كبيرة وبالعملة الصعبة بدلاً من تكثيف تأهيل الكادر البديل .

هذا المستوى من الإنفاق اليمني على التعليم يتم عند معدلات متواضعة للالتحاق بالدراسة في كل الفئات العمريه الدراسية عدا عن حداثة المستوى التعليمي وبالتالي إذا ما أريد الارتفاع بمستوى القبول إلى معدلها العربي عام 1995م والبالغ 84% للتعليم الأساسي و54% للتعليم الثانوي و 12.5% للتعليم العالي وإلى نفس المستوى النوعي للتعليم وعند متوسط نصيب الفرد العربي من الإنفاق على التعليم عام 1994م والبالغ 110 دولار فإن

إجمالي الإنفاق اليمني المفترض على التعليم عام 1998م وفق المتوسطات العربية يبلغ 1870 مليون دولار و4284 مليون دولار وفق المعدل العالمي وفي الحالتين ستشكل نفقات التعليم ما يعادل كل الموازنة العامة للدولة في الأول وضعفها في الثانية أما عند مستويات الإنفاق في الدول المتقدمة على التعليم العالي فترتفع الكلفة 64 ضعفاً عن مستواها الراهن. إي ما يعادل عشر موازنات عامة راهنة ويستحيل ذلك .

وللتعامل بقدر من الموضوعية مع ضرورات تطوير وتوسيع العملية التعليمية بالاتجاهين الكمي والنوعي أقلها الوصول بمعدلات الالتحاق في المراحل الدراسية المختلفة ومستويات التعليم والإنفاق بحلول عام 2005 م إلى متوسط معدلاتها العربية لعام 1994م فإن ذلك يعني الوصول بالإنفاق عام 2005م إلى 2400 مليون دولار إي مضاعفة الإنفاق على التعليم أكثر من 5 أضعاف مقارنة بمستوى إنفاق 1998م أو زيادة سنوية في الإنفاق على التعليم بحدود 75% سنوياً حتى عام 2005م أما عند متوسط الإنفاق على التعليم حالياً فتصل الزيادة إلى قرابة 200% سنوياً .

وإذا ما رغبت اليمن الوصول بنسبة طلاب التعليم العالي إلى معدلاتها في الدول النامية متوسطة الدخل حيث كانت نسبة طلاب التعليم العالي من أجمالي الملتحقين بمختلف المراحل الدراسية عام 1995م قد بلغت 19% فإن عدد طلاب التعليم العالي المفترض في اليمن وفق مؤشرات عام 1998م هو 633 ألف طالب وطالبة وهو رقم يزيد 4 مرات ونصف عن الرقم الفعلي وعند معدلات الإنفاق الفعلية فالمفترض الوصول بالإنفاق على التعليم العالي وحده إلى أكثر من 15% من الموازنة العامة ، أما عند معدلات الطلاب في التعليم العالي في الأردن والمغرب أو مصر لتضاعف المبلغ وأصبح ما يعادل ربع الموازنة العامة (ككل) لعام 1998م للتعليم العالي وحدة ، أما وفق معدلات الإنفاق على التعليم العالي في البلدان النامية (من دون الدول الأقل نمواً) فإن العبئ يتضاعف إلى مبالغ فوق طاقة موارد الدولة المالية وتتضاعف حد الاستحالة أن تحركت كل مشكلات وهموم التعليم الكمية والكيفية في كل المراحل التعليمية .

وحتى عند معدلات الإنفاق السائدة على طالب التعليم العالي ومعدلات نمو الالتحاق بالتعليم العالي خلال التسعينات والتي بلغت حوالي 9 % سنوياً بين 1990 و 1998م فإن حجم العبئ المالي على التعليم العالي سيصل في غضون عقد من الزمان إلى حدود كامل الموازنة الراهنة للتعليم بكل قطاعاته ، وتتضاعف بضع مرات عند المعدلات العربية أو المتوسط العالمي للإنفاق عن التعليم العالي في منتصف التسعينات إي بعد عشر سنوات .

إن مشكلات تمويل التعليم ليست خصوصية يمنية ، بل تكاد تكون عامة ولكنها أعمق في الدول النامية والفقيرة منها أساساً ، وكانت أشد فترات مشكلات تمويل التعليم العالي عربياً بوجه عام ويمنياً بخاصة قد ترافقت مع اندلاع الأزمات في المنطقة وما ترتب عليها من صعوبات اقتصادية عمقتها سياسات التحرير المفرطة للاقتصاد والسوق والعولمة ولا يبدو أن في الأفق ملامح إنفراح قريب ، الأمر الذي يعمق مشكلات التمويل والتطور للتعليم العالي مستقبلاً ناهيك أن الحديث عن مستقبل التعليم العالي وأي دور فعال له في التنمية يتطلب أولاً التغلب على مشكلاته القائمة المتراكمة ، وجل هذه المشكلات يتطلب

تأمين نفقات استثمارية وتشغيلية هائلة لتصحيح الاختلالات القائمة وتوفير مقومات التطور مستقبلاً .

وللتعرف على حجم الإنفاق اللازم لذلك وأوجه وأولويات إنفاقه من المهم والمناسب أولاً التعرف إلى أهم مشكلات التعليم العالي الكمية والنوعية ودرجة انعكاسها على دور الدولة والتمويل الحكومي للتعليم العالي .

3- مشكلات التعليم العالي :

كثيرة هي المشكلات التي يعانيها التعليم في اليمن منها ما هو عام لكل مراحل وأشكال التعليم ومنها ما هو خاص بمرحلة أو نوع منه كالتعليم العالي ، وهي مشكلات كمية ونوعية ، تخطيطية وتنفيذية ، مادية ومعرفية ، عامة وخاصة ، ومن تلك المشكلات على سبيل المثال لا الحصر تدني معدلات الالتحاق بالدراسة في المراحل العمريه الدراسية عموماً وبين الإناث في الريف خاصة . عدم كفاية المباني المدرسية وضعف التجهيزات المدرسية والنشاط اللاصفي والعلاقة بالمجتمع وتعدد وتقادم النظم والمناهج الدراسية ، وضعف ملائمتها لمتطلبات التنمية وسوق العمل، وضعف مستوى الكادر التدريسي والإداري .

تشوه الهيكل التعليمي وفقدان التوازن بين المراحل التعليمية وبين سياسات القبول في الجامعات الحكومية وبين فروع العلوم التطبيقية والإنسانية وبينها وبين سياسات الإيفاد للدراسة في الخارج، وبين سياسات القبول ومعدلات ومستويات تأهيل الكادر التدريسي والفني، ضعف الانضباط الإداري والعلمي وتفشي ظواهر المحاياة والفساد والتسيب في التوظيف والقبول ، محدودية العمل في ميدان البحث العلمي والإنتاج العلمي والفكري الأكاديمي وضعف الدور المجتمعي للتعليم ، كما أن لمشكلات التمويل والإنفاق العام والخاص في ميدان التعليم همومه .

ومشكلات وهموم التعليم العالي كثيرة أكان المتصلة منها بالكفاءة الداخلية أي داخل المؤسسة التعليمية كالمبنى والتجهيز والكتاب المدرسي والمدرس ووسائل الإيضاح والتدريب والبحث والإدارة المدرسية أو المتصلة بضعف الكفاءة الخارجية للتعليم ، كعدم وجود خطط وسياسات للقبول والتمويل والتطبيق وعدم الربط بين القبول واحتياجات سوق العمل واجترار النماذج المنقولة ويمكن تصنيف أهم مشكلات التعليم العالي الراهنة وتحدياتها المستقبلية في إطار مجموعات أو محاور تتركز أهما في :

(1) الالتحاق بالتعليم العالي .

(2) نوعية التعليم العالي .

(3) مخرجات التعليم العالي وسوق العمل .

(4) التمويل والإنفاق على التعليم العالي .

(1) الالتحاق بالتعليم العالي:

تتنامى باستمرار منذ السبعينات معدلات الالتحاق بالدراسة في المراحل الدراسية المختلفة بما فيها الجامعي. ولكنها تسير ببطئ إذ لا تزال بين أدنى المعدلات في العالم فوفق تقرير الاقتصاد العربي الموحد لعام 1998م وتقرير التنمية البشرية لعام 1998م (كانت نسبة القيد الإجمالية في مراحل التعليم الأساسي (6 – 15 سنة) 58.8% للجنسين (76% للذكور و 40.7% لإناث) فيما كان متوسطها العربي عام 1995م 73.8% للجنسين وفي البلدان الأقل نمواً 70% الإناث يشكلن 76% من الذكور وفي التعليم الثانوي كان معدل القيد عام 1995م 23% نسبة الإناث من الذكور 22% وعربياً كانت النسبة 53.7%، وفي البلدان النامية 50% وللعالم 58% و 99% .

ومعدلات الالتحاق بالتعليم العالي رغم تسارعها وحداثتها فإنها متواضعة إذا ما قورنت بمتوسطاتها للدول النامية والدول العربية كمجموعات أو مع الغالبية الساحقة منها، ففيما كانت نسبة القيد في التعليم العالي في الدول النامية 19% من الفئة العمريه و 12.5% في الوطن العربي عام 1995م وكانت في مصر 18% ولبنان 27% والمغرب 11% وسوريه 18% فيما كانت في اليمن 4% فقط. (7)

إن الهامش بين اليمن وغيرها من الدول في نسبة طلاب الدراسات الجامعة (التعليم العالي) لا تزال كبيرة والتفكير مجرد التفكير بفتح أبواب التعليم العالي للجميع يفتح كل أبواب الهموم فبينما كان عدد الطلاب لكل مائة ألف من السكان عام 1995م في الدول المتقدمة هو 4110 وفي الدول الأقل نمواً 842 طالب و 1227 في الدول العربية كان في اليمن 580 طالب فقط ، أما نسبة التسجيل في التعليم العالي من فئة العمر السكانية كانت في اليمن 6,6% مقابل 59.6% في المناطق الأكثر تقدماً 12.5% في الدول العربية و 8,8% في الدول الأقل نمواً .

ويتفاقم إشكالية تدني نسبة الالتحاق الراهنة بالتعليم العالي مقارنة بمعظم الدول العربية والنامية الأخرى توزع الملتحقين بالتعليم العالي في اليمن بين الكليات التطبيقية (العلوم الطبيعية والتكنولوجيا) وكليات العلوم الإنسانية حيث لم تتجاوز حصة الأولى عام 1995م 10% و 90% من إجمالي طلاب التعليم العالي التحقوا بكليات العلوم الإنسانية (الاجتماعية) بينما كانت نسبة الكليات التطبيقية على المستوى العربي في ذات العام 35% والمعدل العالمي كان أعلى منه أيضاً .

هذا الاختلال في نسب التوزيع بين فروع التعليم العالي يؤثر سلباً على اقتصاديات التعليم وعائدة الفردي والمجتمعي وعلى توازنات سوق العمل ومعدلات وخصائص البطالة ومترتباتها .

وبجانب تدني معدلات الالتحاق بالتعليم في مراحلة المختلفة ، تؤثر جوانب القصور النوعي في كفاءة أداء ومخرجات التعليم ومن تلك الجوانب غياب الفلسفة التربوية والتعليمية ، وضعف تمثل أهداف التعليم والهوة بين التعليم والمناهج والحياة ، ضعف الترابط العلمي للمناهج ونمطية أشكال تدريسها وضعف استخدام التقنيات والتخطيط

للمستقبل ، وضعف إعداد الكادر التربوي والبحثي وتردي الوضع المعيشي للمدرسين وكادر التعليم.

(2) نوعية التعليم العالي:

السمة الأساسية لتطور التعليم العالي في اليمن خلال العقود القليلة الماضية هي النمو الكمي دون النوعي وأن التنامي الكمي يترافق بتدني نوعية التعليم بتأثير قائمة طويلة من الأسباب كعدم تناسب معدلات الإقبال والقبول من الطلاب مقارنة بمستوى التجهيزات من المباني ووسائل الإيضاح والدراسة والبحث العلمي ، إي قصور للإمكانيات المادية أمام سيل الإقبال على التعليم العالي ، ويتضاعف الأمر بتراجع مستوى أداء الكادر التدريسي مع تزايد أعداد الطلاب وانخفاض القيم الحقيقية للأجور والحوافز للكادر التدريسي الوطني.

ويضاعف مشكلات التعليم النوعية الإتجاة الساحق نحو كليات العلوم الاجتماعية والإنسانية مع ما يرافق ذلك من كثافة على المدرجات واستقطاب للعلوم الاجتماعية نحو الوظيفة الأيدلوجية والسياسية للدولة ، ويقع جزء من إشكالية تدني نوعية التعليم العالي على مسؤولية وسلوك القائمين عليه وعلى البنى المؤسسية ، فمؤسسات التعليم العالي (الجامعات) تتضخم بسرعة ومعها تتناقص الكفاءة والفاعلية الإنتاجية للمعرفة.

ومن نواقص التعليم العالي النوعية تقليدية مناهج وطرائق التعليم وتكرارها من جامعة لأخرى عامة وخاصة ، وبجانب إشكاليات البحث العلمي والوسائل المساعدة، فإن الافتقار لخطة وشروط تأشيرية للالتحاق بالتخصصات في الجامعات المختلفة وتزايد الاتجاه مع التخاصية إلى تقليب العائد التجاري على حساب الجودة التعليمية ، على أن أكثر تحديات نوعية التعليم العالي هي في علاقته باحتياجات السوق من قوة العمل.

ومن التشوهات التي تضعف نوعية التعليم ، عدم معرفة الكثير من الطلاب لنوع التخصصات ومستقبلها قبل الالتحاق بالجامعة ، وتدخل الأهل في اختيار التخصص لأبنائهم دون إدراك مدى قدرتهم ورغبتهم وما إذا كانت توجد فرص عمل مستقبلية لهذا التخصص أم لا ، ويزيد الأمر تعقيد صعوبة تغيير التخصص بعد الالتحاق أما لتأخر الوقت أو لارتفاع التكاليف أو عدم قبول الأهل أو الجامعة.

وعلى كثرة أسباب ومظاهر انخفاض نوعية التعليم فإن الاستفادة من ميزة الوفرة النسبية لقوة العمل في اليمن يتطلب الأخذ باستراتيجية تتعامل مع التعليم كسلعة استثمارية تنمي قدرة الإنسان الإنتاجية كشرط لتلبية احتياجات وسوق العمل وتسريع التنمية الاقتصادية الاجتماعية.

(3) مخرجات التعليم العالي وسوق العمل:

خلصنا مطلع البحث إلى أن العلاقة طردية بين مستويات التعليم ونوعيته والتقدم المجتمعي، هذا التلازم الشرطي يعني أن تحقيق مستوى ما من التطور الاقتصادي الاجتماعي والثقافي والسياسي مرهون بتحقيق مستوى ونوعيه معينة من التعليم ، ولأن متطلبات كل مرحلة ومستوى من التطور مختلفة من نوعية ومستوى التعليم فلا بد أن تتسم علاقة التعليم بعالم العمل والإنتاج بالتفاعل بحيث ترسم سياسات ومضامين التعليم العالي

في القبول والتدريس والبحث العلمي والإنتاج المعرفي ملبية ومطورة لاحتياجات سوق العمل ونظم الإنتاج ومتغيراتهما .

وفي اليمن كما في بلدان عربية ونامية عديدة هوه كبيرة بين عالم سوق العمل والإنتاج وسياسات القبول في التعليم العالي ونوعية الدراسة وواقع البحث العلمي والتطبيقي. وتزداد هذه الهوة في ظل سياسات السوق والعولمة التي ألغت أي التزام حكومي بالتوظيف وفتحت أبواب الاستثمار في التعليم العالي دونما ضوابط ، وخففت من التزامات الحكومة في التعليم العالي تجاه الفقراء كإلغاء السكن الداخلي أو المعونات.

هذه السياسات ساهمت في بروز ظواهر البطالة في أوساط خريجي الجامعات وبين الفقراء أكثر من غيرهم، كما حدث من قدرتهم من الالتحاق بالتعليم العالي أو الاتجاه إلى كليات أقل كلفة، وفي هذه السياسات إهدار لمورد اقتصادي هام لحملته من الأفراد الذين علقوا عليه وأسرهم آمال عريضة وعلى المجتمع الذي استثمر فيه الكثير ويعد ضمن طاقاته الإنتاجية، هذا الإهدار يقود إلى تدهور القيمة الاجتماعية للتعليم الذي تحول في ظل علاقات السوق من وسيلة إلى سلعة يتراجع معها احترام التعليم مقابل تنامي احترام الثراء بغض النظر عن مصدرة.

ومع أن هذه المشكلات ليست كبيرة في اليمن كما هو الحال في بلدان عربية ونامية كثيرة فإن التطور الجاري في ميدان العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل تسير على ذات الخطى، في الوقت نفسه لليمن مشكلات من نوع أخر في إطار علاقة التعليم العالي بسوق العمل منها:

- أن احتياجات سوق العمل من خريجي التعليم العالي تتركز في قطاعي التعليم والصحة (أطباء وفنيين) وبعض مجالات الإدارة والسكرتارية والخدمات كالفندقه ، وخدمات الصيانة والإنتاج الصغير وهي مجالات تشغل العمالة الوافدة نسبة كبيرة منها فيما يتركز القبول في التعليم العالي في كليات كالشريعة والقانون ، الاقتصاد ، الاجتماع وهي مجالات احتياجات سوق العمل إليها محدودة في الوقت الراهن والقريب.
- إن نظم التوظيف والأجور والترقي تهمل المؤشر التعليمي ولا تقيم وزن لأفضلية المستوى وترتيب الدرجات عند التوظيف والترقي ، ولا توجد حوافز أجرية ملموسة تميز المتعلم عن سواه وتفرق بين الذكي والأذكى . هذا الوضع يدفع الطلاب نحو التعليم الأسهل والأهم الشهادة لا المعرفة ، طالما الأسرة تريد كذلك والمجتمع لا يفرق بين من اجتهد وأحسن وبين من اكتفى بالنتيجة ولو عند حدها الأدنى .
- لأسباب اجتماعية كثير من الطالبات لا يلتحقن بالعمل بعد إنهاء الدراسة وآخرون لا يعملون بنفس مجالات تخصصهم وغيرهم يتجهون للخارج بعد أو أثناء الدراسة بسبب انتشار البطالة وقلة الكسب وهم عرضة لتقلبات أسواق العمل الخارجية وطبيعة السياسات فيها ، والعولمة ستفضي إلى توجيه سوق العمل النوعية إلى هيمنة متزايدة للخبرات والمعارف العالية ، وهذا تحدي للمؤسسات العلمية في اليمن وسائر الدول النامية، ويزداد هذا التحدي في ظروف عولمة السلع والخدمات ورأس المال ورفض تحرير سوق العمل الدولي إلا في حدود الكفاءة العليا وبشروط أيضاً .

- أن إلغاء دور مؤسسات التخطيط المركزي في تنظيم العلاقة بين التعليم وسوق العمل في ظروف تقييد حرية الحركة لقوة العمل عبر الأسواق الدولية سيقود إلى تفاقم البطالة بين حملة الشهادات العليا ، بما يبخس القيمة الاجتماعية للتعليم العالي ويؤثر على الاستثمار والأداء في قطاع التعليم العالي وإلى إختلالات وتكلفة اجتماعية كبيرة إذا ما أريد الموائمة لاحقاً بين عرض قوة العمل والطلب عليها، كلفة غير مقدور عليها،ناهيك عن حجم الإهدار ، لذلك تظل الحاجة ماسة إلى دور مؤسسات التخطيط مع إعادة هيكلتها وصياغة وظائفها ، لتساهم في موائمة العلاقة بين التعليم والعمل حيث يصعب فصلهما (إن النظام التربوي ما هو إلا نظام واحد من أنظمة المجتمع، فهناك النظام السياسي ، والنظام الاقتصادي والنظام الاجتماعي، والنظام الثقافي .. الخ وأن هذه الأنظمة تتبادل التأثير والتأثر فيما بينها، بحيث أن كلاً منها يؤثر في غيره ويتأثر به ، مما يجعل من النظام التربوي شأناً مجتمعياً، ولا يترك للتربويين وحدهم، ذلك لأن مخرجات النظام التربوي تصب في ميادين التنمية الشاملة للمجتمع، وأنه بقدر ما تكون نوعيات هذه المخرجات متسمة بالجودة يكون تقدم المجتمع وارتقائه) . (8)

ثالثاً : الاستثمار الأهلي في التعليم العالي دوره وإمكانياته

التعليم العالي بالاستثمار الأهلي تجربة قصيرة العمر في المنطقة العربية بما فيها اليمن . التي سمحت ضمن برامج تحرير السوق في التسعينات بالاستثمار في التعليم بمختلف مراحله بدافعين الأول : ذات خلفية منهجية أي من منطلق الإيمان بحرية السوق والاستثمار ، وآخر تمويلي ومدفوع بضغوط الإنفاق التي تفرضها الزيادة الكبيرة من الملتحقين بالتعليم ، وشح الموارد بأمل أن يساهم الاستثمار الخاص في التعليم بتخفيف قدر من أعباء تمويله من الموازنة العامة.

وخلال عقد التسعينات نشأت ثمان جامعات بالاستثمار الأهلي والخاص بعضها ذات طبيعة خاصة وأغلبها تمثل تكرار مصغر للجامعات الحكومية ، ولحداثة عمر هذه التجربة وشح البيانات عنها من الصعب الادعاء بإمكانية تقييمها تقييماً موضوعياً . لذلك من المناسب الاكتفاء بتدوين المهم من الملاحظات والإستخلاصات المتصلة بالاستثمار الأهلي في التعليم العالي ودورة وإمكانياته وهي:

1- الاستثمار الأهلي في التعليم العالي اتجاه صائب في المنهج وفي إطار جهود مواجهة صعوبات التمويل الحكومي للتعليم العالي . وحيث أن الاستثمار في التعليم استثمار طويل المدى وعالي الحساسية فمن المهم أن يكون التأسيس القانوني والتنظيمي والأكاديمي لهذا الاستثمار نوعياً.

2- أن دخول معظم سكان اليمن في الوقت الراهن تحت معدلات دخل متدنية فإن سوق التعليم العالي في اليمن حالياً محدود الفرص الاستثمارية وهذا يضع قيود على حدود المساهمة التي يمكن أن يضطلع بها الاستثمار الأهلي في التعليم لذا سيستمر الدور الأساسي للتعليم العالي الحكومي لوقت بعيد في المستقبل.

3- أن ضيق قاعدة المقتدرين على الإنفاق على التعليم العالي يكبح فرص الاستثمار المجزي ، ويضعف تدني معدلات الالتحاق بالجامعات الخاصة والأهلية ومستويات

الرسوم الجامعية ويحول دون تمكن الجامعات الأهلية من تقديم إنتاج معرفي متميز ، وفي وقت يأخذ على الجامعات الأهلية العربية أنها مجرد تكرار في المناهج والمنهجية للجامعات الحكومية.

4- كي تكون الجامعات الأهلية أكثر استقطاباً للطلاب لا بد لها من أن تعتمد مبدأ الجودة في كل شيء . وأن تأخذ بنظام مؤسسي وإداري وأكاديمي مبسط، وديمقراطي، ومدني. وأن تتبنى التخصصات التي يمليها عالم العمل والإنتاج وكذلك الوسائل المساعدة كدراسة الحاسوب واللغات. بل والتفكير في التدريس باللغات الأجنبية لبعض التخصصات أو المواد.

5- إن أهم مصادر الالتحاق بالتعليم العالي الأهلي في اليمن في الوقت الراهن هي:

أ - أبناء المهاجرين اليمنيين في دول الخارج .

ب- بعض أبناء الميسورين (ولكن ليس الأغنياء) من اليمن وبعض الدول العربية .

وهذه شرائح محدودة ويمكن أن تتغير وجهتها إلى أماكن أخرى إن وجدت عوامل محفزه فيها وليس هذا بمستبعد في ظل الاتجاه المتنامي نحو الاستثمار الأهلي في التعليم العالي في معظم الأنحاء من المنطقة والعالم .

6- لهذا لا بد من دراسة دقيقة لهذه السوق والتوجه في خطاب الجامعة الأهلية واهتماماتها إلى الفئات الثلاثة القائمة (أبناء المغتربين والميسورين – يمنيين وعرب) أولاً وثانياً التفكير في كيفية اجتذاب المزيد من الطلاب من أبناء الطبقة والوسطى فهم شريحة واحتياط كبير من خلال خفض محسوب في الرسوم (على أساس أن زيادة العدد تعوض أي انخفاض في الربح) وعبر تحسين نوعية التعليم وطرق التعليم وموضوعاته .

7- التوسع في الأعمال التطبيقية والعلاقة مع المجتمع والبحث العلمي والخدمات العلمية. وتنمية الموارد من أنشطة للإنتاج المعرفي واكتساب المهارات والعمل المجتمعي والتعاون مع المؤسسات والمنظمات والشركات في تأمين التخصصات والكادر اللازم لها وتدريب كادرها مقابل دعمها .

8- التوسع في أشكال التعليم الأقل كلفة كالتعليم عن بعد والتعليم المفتوح والمستمر. والتعليم التكاملي مع المؤسسات العلمية والعملية الأخرى المحلية والخارجية .

9- ودون شك أن دور الاستثمار الأهلي حيوياً في الوقت الراهن والمستقبل ولكن فعاليته تتوقف على مدى تميزه وعلى درجة العلاقة بين سلوك التعليم الأهلي العلمي والتجاري، فكلما زادت الضغوط نحو الربحية تراجعت قيمة المساهمة العلمية للتعليم الأهلي وانخفض العائد الفردي والأسري والمجتمعي على التعليم العالي بالاستثمار الأهلي .

10- ولأن إمكانيات التعليم العالي الأهلي الراهنة محدودة فلا يمكن للاستثمار الخاص أن يضطلع بمهمة التعليم العالي بدلاً عن الدولة ، ولكنة يستطيع المشاركة في جهود توسيع وتطوير التعليم العالي وتصحيح إختلالاتة ، مع التأكيد أن الدور الأساسي في

التعليم العالي سيظل مهمة الحكومة مع ضرورة إعادة النظر في الوضع المؤسسي للتعليم العالي ونوعية وجودة التعليم وأساليبه ومناهجه ومستلزماته على كل المستويات والمراحل .

11- إن جانب من تصحيح مشكلات التعليم العالي يتطلب عمل وعي كبير كتوعية أولياء الأمر والأهل عموماً بعدم إملاء رغباتهم على أبنائهم فيما يخص مجالات دراسة أبنائهم في الجامعات ومن المهم التوجه إلى طلاب الثانويات لتعريفهم بالتخصصات في التعليم العالي وخصائصها لتتخذ قراراتهم على أساس قدر من المعرفة والوعي المسبق ومن المفيد التعرف من قبل الجامعات إلى احتياجات سوق العمل اللاحقة واستيعابها في برامجها الدراسية والإرشادية للطلاب قبل الالتحاق بالجامعات ، بما فيها الاحتياجات في أسواق العمل المجاورة خصوصاً وأبناء المغتربين يشكلون عامل أساسي في الجامعات الأهلية ، هذه المشكلات حساسة وليست خاصة باليمن وحدة ففي استبيان أجري في الأردن أظهر أن 59 % من طلاب التعليم العالي لم يحصلوا على أي معلومات عن التخصص في مرحلة الثانوية، و70% منهم كان اختيارهم للتخصص تلبية لرغبة الأهل و 15% لأنه مطلوب في الدول المجاورة ، ومن المهم الأخذ بمنهج مرن للتحول في التخصص ، ففي الاستبيان آنف الذكر أجاب 49% على سؤال - إذا ما اكتشفت أن تخصصك فيه بطالة عالية فهل تغيره ؟ أجابوا بلا لأن القرار متأخر ومكلف أو الاثنين معاً .

بمثل هذه الإيضاحات والتوعية والتبصير للطلاب والأهل يمكن للجامعات الأهلية أن تقوم بدور كبير فيها خدمه للطلاب وأهلهم ولنفسها والمجتمع .

12- أن التعليم العالي عموماً والأهلي خاصة مدعو لإيلاء الجانب النوعي أقصى عناية وأن لا يقع أسير الكم فسمعة التعليم العالي في اليمن ليست مشجعه ، وتأثر بالطبع على فرص الاستثمار الأهلي في التعليم العالي لذلك فإنها مناسبة كي يسهم في تحسين سمعة الجامعة اليمنية ويمكن للعلاقة الثنائية مع الجامعات المشهود لها عبر تبني مناهجها أن يعطي ثماره في الجودة العلمية للتعليم العالي في اليمن .

رابعاً : إمكانيات التمويل الذاتي والمجتمعي للتعليم العالي في ظل استمرار دور الدولة الأساسي

ليس من الحكمة وبخاصة في البلدان النامية والفقيرة منها أكثر من غيرها واليمن واحدة منها أن تجازف فيها الدولة بالتهرب أو التقاعس عن الاضطلاع بمسئولية التعليم العالي، ففي ذلك ضرراً بمستقبلها، من حيث أن نجاح أي تطلع نحو تجاوز التخلف وردم الفجوة التي تفصلها عن الدول الأحسن تطوراً، مرهون بمدى شيوع التعليم والتعليم العالي أساساً ونوعيته، حيث أظهرت دراسة ميدانية في مصر إن حسابات العائد الفردي والمجتمعي على مراحل التعليم المختلفة في مصر لا تدعم الحكمة التقليدية في الدوائر الاقتصادية الدولية ، التي تقوم على أن السنوات الأربع الأولى من التعليم تعطي أعلى عائد ثم يأخذ العائد بالتناقص في السنوات اللاحقة، حيث أظهرت الدراسة أن العائد عن التعليم العالي وحده يعطي معدل إيجابي يرتفع بإضافة عائده عند الهجرة، أما عائد بقية المراحل فيعطي نتيجة سلبية إذا ما قورن العائد بالبديل فيما لو استثمرت مصاريف الدراسة في مشروع آخر كوديعة بنكيه مثلاً.

وحيث أن التعليم العالي في اليمن أبعد عما هو عليه في مصر من حيث التجربة (العمر) والانتشار والتجهيز والكادر والقدرات الاقتصادية، وإمكانيات واهتمام القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والهيئات الأهلية محدودة وغير مهيأة، وحداثة تجربة عمر التعليم العالي في اليمن فإن مسئولية الدولة على التعليم العالي تظل أساسية، لا سيما وأن ضخامة مؤسسات التعليم العالي وعظم متطلباتها والمعدل العالي للإقبال على التعليم العالي فوق طاقات البدائل الأخرى ، مما يجعل دور الدولة هو الفيصل، ناهيك عن مسئوليها الأساسية في بناء رأس المال الإنساني بكافة أشكاله كعنصر إنتاجي حاسم في القرن الواحد والعشرين.

ونجاح استمرار دور الدولة في التعليم يتطلب إعادة النظر في طبيعة علاقة الدولة بمؤسسات التعليم العالي وأهم خطوة في هذا الاتجاه هي إخراج مؤسسات التعليم العالي من هيمنة جهة واحدة في الدولة إلى أحضان المجتمع كله ، حيث يمكن أن تكون استقلاليتها البحثية والأكاديمية والإدارية مفتاح لإنتاج معرفي نوعي ومشاركة مجتمعيه إيجابية، إذا ما تم الانتقال من الإدارة الحكومية المطلقة إلى مجالس إدارة مستقلة تضم في عضويتها ممثلي الدولة وأرباب العمل، والمنظمات الأهلية (المجتمع المدني) والأكاديميون، والطلاب وأولياء الأمور من الأكفاء المستقلين، إدارة كهذه لابد أن تسهم في رفع إنتاجية مؤسسات التعليم العالي المعرفية من خلال الدراسة والبحث والتطبيق وخدمة المجتمع.

وبجانب الإصلاح المؤسسي للتعليم العالي فإنه وفي ظروف انتشار الفقر وصعوبة أن يسدد معظم الطلاب رسوم على الدراسة (واجهت الجامعات الحكومية في اليمن رفض عارم عندما رفعت رسوم التسجيل فقط مطلع هذا العام) وللإقبال الكبير على التعليم العالي فإن الدولة مدعوة للاستمرار بل وزيادة التمويل الحكومي على التعليم العالي ولو على حساب وجود إنفاق أخرى. مع البحث في الأشكال الممكنة للمساهمة المجتمعية في تمويل التعليم العالي وبخاصة غير الربحي وبجامعة عدن تجربة، حيث أتاحت منذ بضع سنوات فرصة الالتحاق بكلياتها نظير مبلغ سنوي لمن لا يرغبون الالتحاق بها عبر امتحانات

القبول والمفاضلة للمتقدمين ولمن تقل علاماتهم 5 % عن شروط الالتحاق بالكلية، وفي مصر توجد بالجامعات أقسام الالتحاق بها مقابل رسوم وهي أقسام تدرس باللغات الأجنبية.

ومن أوجه المساهمة المجتمعية الممكنة ، مساهمة قطاع الأعمال في تمويل التعليم العالي باعتبار أن له مصلحة مباشرة في رفع كفاءة خريجي التعليم العالي لأن ذلك يساعد في تعظيم الأرباح العائدة عن عملهم في المستقبل. ويمكن أن تكون تلك المساهمة طوعيه أو من خلال رسم محدد على المقتدرين كما هو الحال في الأردن، حيث فرضت الحكومة رسوم خاصة لصالح التعليم العالي ضمن (الرسوم الجمركية، ورسوم على أرباح الشركات، والهاتف، ورخص الأبنية، ورخص المهن وعقود الإيجار، والمعاملات القانونية، وإيراد الغرف التجارية، ومعاملات الأراضي، والعطاءات الرسمية) (9)

بجانب زيادة التمويل الحكومي والمساهمة المجتمعية للتعليم العالي ، من المهم العمل على استغلال الموارد المتاحة أقصى استغلال اقتصادي ممكن لتحقيق أفضل عائد معرفي، وترشيد الاستخدام يقتضي شفافية النظام المالي المحاسبي للتعليم العالي وقوة المحاسبة وصواب السياسات.

ومع استمرار دور الدولة وزيادة إسهام المجتمع من قطاع الأعمال والمقتدرين، تنمية المشاركة الأهلية في التعليم العالي بما فيها الاستثمار الخاص عند الحد الأدنى من الربحية.

خامساً : التعليم عن بعد والتعليم المفتوح وأثره في توسيع فرص التعليم وخفض كلفتة

كي ينهض التعليم العالي بدوره المنشود في التنمية والتقدم ، لابد له أن يكون مرن ومتنوع ومستمر بحيث يتفاعل مع متغيرات التطور واحتياجاته وتحقيق ذلك يتطلب الانتقال بمؤسسات التعليم العالي من مؤسسات مقيدة ومشروطة إلى مؤسسات مفتوحة ومرنة، مؤسسات للتعليم المستمر.

وفي هذا الاتجاه أوصى المؤتمر العالمي للتعليم العالي في القرن الحادي والعشرين الذي نظمته اليونسكو في الفترة من 5- 9 أكتوبر 1998م في باريس (الأخذ بمبدأ التربية المستمرة في ما يتصل بسياسة الالتحاق بهذا التعليم بحيث يفتح أبوابه لجميع الأعمار ولجميع الراغبين في استكمال تعليمهم أياً كان مستوى دراستهم ، وبحيث تتباين مدة الدراسة فيه ونوعها وفقاً لحاجات الزبائن المختلفة ، وبوجه عام توفير المرونة والقدرة على مواجهة الحاجات الجديدة في حينها ، وتلبية حاجات المجتمع وحاجات العمالة المتجددة دوماً). (10)

هذا النمط من التعليم الجامعي المفتوح الذي لا يتقيد بالشروط النمطية الجامدة يتيح فرص التعلم الدائم إي التعلم وإعادة التعلم والاستزادة بالمعرفة مدى الحياة ، وهذا النمط المتكرر يساهم في التكيف والتوائم مع التطورات والمتغيرات الإنتاجية والمجتمعية، وفي هذا النوع من التعليم المنفعة متبادلة بين العاملين وأصحاب الأعمال مما يجعل إمكانية مشاركة وتفاعل قطاع الأعمال والمجتمع أكبر في تعليم كهذا .

ومرونة التعليم العالي تقتضي الأخذ بنظام يسمح بالخروج والعودة إلى الدراسة الجامعية (التعليم العالي) بكافة المراحل والفروع ، دون تقييد والتجارب تؤكد أن ربط التحصيل المعرفي بالخبرة العملية يرفع مستوى المعرفة والأداء والإنتاجية.

ومرونة التعليم العالي تتطلب الاهتمام والتوسع في ما يسمى التعليم عن بعد سواء من خلال الأشكال المعروفة كالانتساب ، والمراسلة أو عبر الوسائل التكنولوجية الحديثة ، القنوات التلفزيونية أو بالوسائل المسموعة أو عبر الإنترنت وبإشاعة أنماط التعليم عبر ما يسمى الجامعة المجازية .

والمرونة المؤسسية للتعليم العالي تستدعي انتهاج سياسة مراجعه مستمرة للبنى الهيكلية وبرامج التعليم ومحتوياتها من قبل مجلس إدارة مؤسسة التعليم العالي ، كي تكون فاعلة ومتفاعلة مع التطورات في عالم العمل والإنتاج والمجتمع .

ومن أشكال التنوع المؤسسي للتعلم العالي إنشاء مراكز البحث والتطوير العلمي وتوفير مستلزمات البحث في إطار التشاركيه بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات العمل وقطاعات المجتمع الأخرى .

وفي إطار مرونة التعليم العالي تندرج أهمية مساهمة كل أطراف المجتمع بالتعليم العالي ، في إنشائه وتمويله وتطويره وتحديثه على قاعدة الشراكه بين الدولة وسائر المؤسسات ذات الصلة في المجتمع وفيما بين مؤسسات التعليم العالي داخل البلد وفي الخارج ، وللحصول على المعرفة ينبغي تيسير حركة الكادر التدريسي والبحثي والطلاب بين المناطق وداخل المؤسسات لالتقاط المعارف ، والمرونة تقتضي الابتعاد عن التكرار أو الجمود وتحث على التنوع والتفرد والتجدد .

ولتحسين نوعية التعليم العالي لابد من إصلاح مراحل التعليم الأخرى (السابقة) لضمان قدرة الطالب (اللاحقة) لضمان كفاءة أعضاء التدريس والبحث العلمي .

إن البحث في كل سبل خفض الكلفة أو استردادها دون تأثير على الأداء والإنتاج المعرفي للتعليم العالي ضرورة قصوى في ظروف انحسار الموارد التمويلية للتعليم العالي، وفي هذا الاتجاه لابد من العمل لتشجيع أشكال التعليم العالي الأقل كلفة كالتعاليم العالي المفتوح أو عن بعد بواسطة وسائط المعلوماتية وتحسين الأداء التعليمي لتقليص معدلات الرسوب والتسرب وتقديم بعض الخدمات العلمية بمقابل للمؤسسات أو للأفراد .

الاستخلاصات والتوصيات :

بمقياس عمر الإنسان فإن التعليم العالي في اليمن يدخل بحلول القرن الواحد والعشرين بدايات سن النضج أما التعليم العالي الأهلي فإنه بعمر طفل يتهيأ لدخول المدرسة ، ومع أن هذه السن المبكرة لا تهيئ صاحبها للنهوض بما يفوق طاقته ، فقدر التعليم العالي في اليمن أن يواجه عاصفة المتغيرات العالمية الراهنة وانعكاساتها في هذا العمر المبكر ، وهي متغيرات تهز كل شيء بما فيها أكثر المؤسسات العلمية عراقة وتملي عليها متغيراتها ، ولا تملك أمامها إلا مراجعة وتوفيق أحوالها ، فما البال والتعليم العالي في اليمن حديث العهد والتجربة ومحدود الخبرات والإمكانيات ، وطالما لا فكاك من التفاعل مع التطورات ، فإن مساعدة التعليم العالي في اليمن على تجاوز مترتبات هذه المتغيرات ضرورة ، خلص هذا الجهد التواضع الذي يبحث في اقتصاديات التعليم العالي وآفاقه المستقبلية إلى الاستخلاصات والتوصيات الأساسية التالية :

أولاً الاستخلاصات :-

من فصول البحث حول اقتصاديات التعليم العالي وآفاقه المستقبلية تبلورت الاستخلاصات الأساسية التالية :

1) دور التعليم والتعليم العالي خاصة حاسم في التنمية ، فقد أظهرت التجارب والبحوث والدراسات أن معدلات البطالة والفقر والتمايز والجريمة والإهدار تنخفض كلما ارتفع المستوى العام للتعليم ومن التعليم العالي أساساً وترتفع بتأثيره فرص العمل، ومستويات الدخل والأجور والإنتاجية والربحية والنمو والتوازن في الدورة الاقتصادية وحياة الناس، ودور التعليم في تنمية المعرفة وحفظ ونشر الثقافة وتكوين رأس المال الاجتماعي عبر التاريخ كان حامل التطور الإنساني والحضارة الإنسانية، وتزداد أهمية العلم في ظروف الثورة العلمية التكنولوجية والعولمة التي أضحى فيها العلم وسيلة في الإنتاج وسلعة في التداول بل وصناعة هي الأهم في سوق العولمة إنها صناعة المعرفة أكثر الصناعات استثماراً وعائد في عصر العولمة .

2) وأثر التعليم العالي أساساً في التنمية يتوقف عل درجة الشمول الكمي والتطور النوعي للتعليم وفي اليمن ازدهرت حركة التطور التعليمي خلال النصف الثاني من القرن العشرين وبخاصة بعد الثورة وتضاعف عدد التلاميذ والطلاب بين 1966 و 1998 حولي 25 مرة (من 135 ألف إلى 3320 ألف) وبدأ التعليم العالي مطلع السبعينات ليصل عام 1998 م إلى ما بين 140 و 150 ألف يتوزعون على 7 جامعات حكومية و 8 أهلية وموفدون للدراسة في الخارج .

3) هذا التطور الكمي لا يلغي أن معدلات الالتحاق في مراحل التعليم المختلفة لا تزال متواضعة وفي كل المراحل التعليمية مقارنة بمعدلاتها العربية والعالمية ، وأن نوعية التعليم لا تزال بعيدة عن المنشود وتبدد كثير من الجهود المبذولة والتمويل الكبير على سبيل المثال ، يعاني التلاميذ والطلاب اليمنيين من ضعف دراسة اللغات الأجنبية وأضحت مشكلة يواجهها الكثيرون منهم أثناء الدراسة بلغات محدودة ليست العربية ضمنها ، وبالمثل في التعامل مع الحاسوب والإنترنت وكثير من وسائل العمل والبحث الحديثة .

4) وتكمن أهم مشكلات التعليم العالي وكوابحه في انخفاض مستويات التمويل (الحقيقي) الحكومي للتعليم ، فبعد سنوات من نمو الإنفاق على التعليم أخذت في التسعينات مستوياته بالتراجع فبين 90 و 1998م انخفض متوسط الإنفاق السنوي على التلميذ والطالب من 218 دولار إلى143 دولار. وذلك بتأثر تزايد عدد الطلاب والتلاميذ 33 % مع ثبات القيمة الحقيقية للإنفاق الحكومي على التعليم كما أن مقارنتها مع مؤشرات الإنفاق على التعليم في الدول العربية وللدول النامية والعالم تظهر شدة تواضع الإنفاق على التعليم في اليمن .

5) تراوحت حصة التعليم من الإنفاق الحكومي في التسعينات بين 14.8% و 19.5% من الإنفاق العام الحكومي ، وبلغت حصة التعليم العالي عام 1998م 3.2% من الإنفاق العام وبلغ معدل الإنفاق السنوي علي الطالب عام 1994م 500 دولار وهذا يعادل 8% من متوسط إنفاق الدول المتطورة السنوي على طالب التعليم العالي . ويزيد الأمر تعقيداً أن 75% منها تذهب رواتب وأجور، و25% فقط نفقات رأسمالية أي للتجهيزات الدراسية والبحوث وحتى هذه معظمها استثمارات تأسيسية (بناء، تأثيث ...).

6) وتزيد مشكلة تمويل التعليم العالي تعقيداً معدلات الالتحاق العالية والمتنامية بالتعليم العالي، ويتوقع أن تبلغ فقط عام 2005م إلى مستوياتها العربية لعام 1995م أن يصل الإنفاق على التعليم العالي وحدة بضعة أضعاف لميزانية التعليم الراهنة (لكل المراحل الدراسية).

7) أما أن تحركت هموم التعليم الكمية والنوعية كارتفاع مستويات الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة ومعه تحركت مشكلات نقص المباني والتجهيزات والوسائل التعليمية والبحثية والمدرس والكتاب المدرسي.. الخ ، لتضاعفت مشكلات التمويل الحكومي على التعليم وتتضاعف أكثر فيما لو أريد الوصول إلى تعليم نوعي يلبي احتياجات سوق العمل والإنتاج.

8) وانسجاماً مع المتغيرات وفي ظروف الأزمة الاقتصادية وسياسات التكيف انطلقت في التسعينات بدايات الاستثمار الأهلي في مجال التعليم بما فيه التعليم العالي وتشكلت حتى نهاية العقد 8 جامعات أهلية تضم حوالي 15 ألف طالب أسهمت في تخفيف قدراً من هموم تمويل التعليم العالي ولكنها تجربة حديثة ومحدودة الانتشار لمحدودية شريحة المقتدرين وحداثة تجربتها وتكرار النماذج القائمة ،وعدم التميز وتغليب البعض لأهداف الربحية والدوافع الأيدلوجية على الأبعاد المعرفية النوعية التي تلبي احتياجات عالم العمل والإنتاج المادي والفكري.

9) وعلى أهمية هذه البدايات فإن الاستثمار الأهلي في التعليم العالي سيظل محدود وثانوي وتكميلي لوقت طويل وسيظل الدور الحاسم للتمويل الحكومي لا سيما في بلد فقير وكلفة التعليم العالي أعلى من طاقات الأغلبية الساحقة، لكن ذلك لا يلغي أهمية الاستثمار الأهلي بل يجعله حاجة أساسية، كما أن تنامي إسهام المجتمع وبخاصة قطاع الأعمال والمقتدرين هام ليس للتخفيف من الضغط على موارد الدولة بل ولتعزيز التضامن الاجتماعي والتنمية.

10) إن الوصول باقتصاديات العمل إلى نقطة التوازن والإيجابية إنما يعني العمل من أجل تحديد الأهداف والاتجاهات المستقبلية المرغوبة والمستهدفة للعملية التعليمية برمتها وفي ضوئها إعادة يتم تقييم الواقع التعليمي الراهن بكل مراحله ، وتحديد نقاط الاختلاف والانحراف فيه عن التعليم المستهدف . وعلى أساسها يعاد رسم السياسات التعليمية في إطار خطة تصحيح وتطوير شاملة وطويلة المدى للتعليم بما فيه التعليم العالي تستهدف من خلال تصحيح وتفعيل الأداء لمؤسسات التعليم العالي الوصول إلى تحقيق:

أ - التوافق بين ما تقدمه مؤسسات التعليم العالي وما يحتاجه المجتمع وسوق العمل والإنتاج.

ب- جودة مدخلات ومخرجات التعليم العالي : كجودة مستويات العاملين والمناهج والإدارة والسياسات(القبول، الأهداف، الطرق ...).

ج- الإصلاح المؤسسي بالاتجاه نحو مؤسسات تعليمية أكثر استقلالية ، أكثر ديمقراطية ، أكثر مرونة وتفاعل.

د – تنوع التمويل وتطوير الأداء: عبر إشراك أوسع للمجتمع في تمويل التعليم العالي وإدارته ، ومن خلال سياسة رشيدة لاستخدام الموارد وتنميتها.

هـ تعزيز الشراكه والتعاون مع المؤسسات العلمية والاجتماعية والاقتصادية محلياً وخارجياً لما يحسن الكفاءة والأداء والإنتاجية ويخفف الآثار السلبية للعولمة على التعليم العالي ويعظم إيجابياتها.

و – إحداث تغيير مؤسسي وتنظيمي وقانوني وتعليمي في الجامعات كي تستوعب أشكال تعليمية جديدة معاصرة وفعالة واقتصادية ومنها:

- الاتجاه نحو الجامعات المفتوحة: إي الجامعة التي تستوعب مختلف الأعمار والمستويات، وتدرس ما يحتاجه الملتحقون.
- التعليم العالي المستمر: ووفق هذا التوجه يسمح بالتعليم المتقطع إي الخروج والعودة للتدريب أو المواصلة.
- التعليم عن بعد: من المهم تشجيع نظام التعليم عن بعد عبر الانتساب أو المراسلة أو عبر الإنترنت ففي ذلك توفير في النفقات.

ز- ومن ملامح التطوير والتصحيح الضروري للوضع المؤسسي القائم وأدائه الأتي:

- اعتماد مبدأ الجودة في كل قراراتها وتغليب النوع على الكم .
- استخدام التقنيات الحديثة في عملها وتعليمها ومؤسساتها .
- الأخذ ببرنامج للتطوير والتأهيل المستمر لأعضاء هيئات التدريس .
- انتهاج أحدث الطرق والوسائل في التعليم وتعليم الطلاب آخر منجزات العلم ومعارفه .
- تطوير البحث العلمي .

- تنقية وغربلة هيئات التدريس والأهم استكمال تأهيل الكادر الوطني البديل.
- تطوير الإدارة المؤسسية.
- البحث في أشكال تنمية الموارد وتقليص النفقات.

ثانياً : التوصيات:

مما تقدم يتضح أن حجم إشكالية التعليم ككل والتعليم العالي بخاصة إشكالية كبيرة كمية ونوعية وتمويلية لذلك فإن إي معالجة ناجحة لابد أن تكون واسعة وتأسس لتعليم أفضل مع مطلع القرن الجديد وفي هذا الإتجاة نوصي بالأتي :

(1) أن يتبنى مؤتمر التعليم العالي الأهلي قراراً يدعو الجامعات الحكومية والأهلية والحكومة والمؤسسات التعليمية الأخرى والمعنية وذوي الصلة داخل وخارج البلد إلى عقد مؤتمر عام للتعليم العالي وأن أمكن للتعليم عموماً ينـاط به الخروج برؤية استراتيجية لمستقبل التعليم في اليمن رؤية :

- تعالج الإختلالات الكمية والنوعية للتعليم .
- رسم السياسة التعليمية المستقبلية لكل المراحل والتخصصات .
- تحدد الفرص والبدائل المثلى في التعليم والتمويل والعلاقة بسوق العمل والإنتاج .

(2) أن يتبنى المؤتمر قراراً يدعو إلى تشكيل إطار تنسيقي بين الجامعات الحكومية والأهلية وبمشاركة قطاع الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني والمجلس الأعلى للجامعات ووزارتي التربية والتعليم والعمل ، يتولى:

أ - التنسيق في سياسات القبول والتعاون الأكاديمي .

ب- التنسيق في البحث العلمي .

ج – بحث سبل تطوير التعليم العالي وعلاقته بالمجتمع وعالم العمل والإنتاج .

(3) أن يتبنى المؤتمر قراراً يدعو أجهزة الدولة الرسمية إلى إحياء يوم العلم (10 سبتمبر) بحيث يكرم فيه سنوياً المبدعون في مجال العلم والتعليم والبحث العلمي - (المتفوقون في الدراسة وأفضل الباحثين والأسر المثالية) واستحداث ميداليات وجوائز للتفوق والتميز العلمي.

المراجع:

1. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة : تقرير التنمية البشرية لعام 1996م ص 76 .
2. وهيبة قارع وآخرون ، وثائق المؤتمر العام الثاني للسكان والمساكن ، أكتوبر 1996م صنعاء .
3. خالد راجح شيخ : بعض مشكلات قوة وسوق العمل ، قدم إلى أحد دورات المجلس الاستشاري 1998م ص 13.
4. الجهاز المركزي للإحصاء : تقرير الإحصاء السنوي لعام 1998 ص 16 .
5. = = = : المرجع السابق .
6. الخطة الخمسية 96 – 2000 م ص 123 .
7. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة : تقرير التنمية البشرية لعام 1998 ص 163 والتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1998م ص 225 .
8. محمود أحمد السين : مشكلات النظام التعليمي العربي ، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ، قضايا راهنة 1998م ص 7 .
9. نادر فرجاني : التعليم العالي والتنمية في البلدان العربية ، مجلة المستقبل العربي، العدد 227 ، 1998م ، ص 103 .
10. عبد الله عبد الدائم : التعليم العالي وتحديات اليوم والغد ، المستقبل العربي، العدد 227 ، 1998م ، ص 124.
11. مراجع أخرى :

- تقارير الإحصاء السنوي للجهاز المركزي للإحصاء للأعوام 96 – 1998م.
- بحوث للمؤلف :
  - بعض مشكلات قوة وسوق العمل في اليمن .
  - المرأة العاملة وسوق العمل في اليمن .
  - تشغيل الأطفال في اليمن .